

الجيش والسياسة

يقال إن السياسة لم تدخل شيئاً إلا أفسدته، ولكن تدخل القوات المسلحة في السياسة يفسد الاثنين، وإبعاد الجيش عن السياسة لا يقلل من مكانة القوات المسلحة، ولكن طبيعة عمل السياسي تختلف عن طبيعة عمل العسكري.

فالقضية قضية اختصاص وتكامل. وقد رأينا ما آلت إليه حال العباسيين ثم الدولة الأيوبية نتيجة تدخل المماليك (الجيش) في شؤون الحكم، كما أطلعنا على أحوال الدولة العثمانية عندما تدخل العسكر في السياسة.

وهذه أمثلة من التاريخ، بغض النظر عما نشاهده في الدول المعاصرة، فالقارئ يرى ويدرك ما فعله ويفعله الذين تسلقوا السلطة بالانقلابات العسكرية، وكم أعاقوا تقدم شعوبهم ودولهم.

ولئن جاء في الأثر: اثنان لا يشبعان: طالب علم وطالب مال، فإنه يمكننا إضافة ثالث هو طالب سلطة، فلا شيء أحب إلى النفس البشرية من سلطة الأمر والنهي، حتى إنه يقال: «آخر ما يترع الله من قلوب الصالحين حب السلطان».

وهناك طرق كثيرة يمكن للدول اعتمادها لمنع تدخُّل العسكر في السياسة، منها: حسن التوجيه، والتربية ابتداءً من الأسرة مروراً بالمدارس والجامعات، والكليات الحربية، ووسائل الإعلام المختلفة. وتفعيل القاعدة الشرعية التي يلخصها الحديث الشريف: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»^(١) وتطبيقها على القانون، فلا يُفرض على العسكري طاعة رئيسه مثلاً إن أمره بالمشاركة في انقلاب عسكري.

يضاف إلى ذلك اختيار الضباط بعناية، ومتابعة دراسة أوضاعهم في الخدمة، ومراعاة تسليم مراكز القوة إلى ضباط ناضجين خبرة وخُلُقاً وعمراً، فالشباب شعبة من الجنون، وكثيراً ما يفتقد الشباب الخبرة، فيرى الأمور من زاوية واحدة.

فليست كل الانقلابات العسكرية نتيجة مؤامرات خارجية، وليست كلها بدوافع شخصية، فبعضها نتيجة سوء ظن بالسلطة الحاكمة، ورغبة في الإصلاح، ولكن كثيراً ما تأتي النتائج عكسية لعدم إحاطة الانقلابيين بمختلف نواحي تعقيدات الحكم داخلياً وخارجياً.

إن ما ذكرناه لا يعني أن أفراد القوات المسلحة سيتحولون إلى آلات؛ فهم أبناء الشعب وآراؤهم معروفة لأسرهم وأقاربهم، وهم يُبدون آراءهم

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، والطبراني في المعجم الأوسط، وغيرهما.

ويشكلون رأياً عاماً، ولكن ما يحرمّ عليهم ويمنعون منه هو العمل السياسي، حتى لا يفرض العسكر آراءهم بقوة السلاح. ويمكن لمن يرغب منهم في الانخراط بالعمل السياسي الاستقالة من منصبه والانتقال إلى المجال الجديد وفق الأصول. ويمكن مشاركة أفراد القوات المسلحة في الاستفتاءات بشرط أن يتولى الإشراف عليها لجان مؤلفة من قضاة، وينقلون صناديق أوراق الاقتراع بعد ختمها في القطعات إلى أماكن الفرز بحيث لا تُعرف نتائج تصويت كل قطعة أو فرد فيها، وبذلك ينتفي تأثير القادة على عناصرهم.

كذلك فإن تقارير الأجهزة المختصة تصل إلى المسؤولين ويفترض أن تُدرس بعناية. وفي معظم الدول مجالس أمن قومي تتمثل فيها القوات المسلحة، ويؤخذ رأيها في مختلف الأمور المتعلقة بالسياسة العليا.

وفي التاريخ أمثلة لقادة عسكريين نُحوا سياسياً ولكنهم لم يتسلموا السلطة بانقلابات عسكرية ولا حكموا بقوة السلاح وسطوة المخابرات، ومن الأمثلة القريبة آيزنهاور في الولايات المتحدة، وديغول في فرنسا.